

بسم الله الرحمن الرحيم

حزب الأمة القومي – الأمانة العامة

ورشة عمل: مشاكل الأراضي وآثرها في الأمن والاستقرار في السودان

الثلاثاء ٣٠ مايو ٢٠١٧ – أم درمان – دار الأمة

مشاكل ملكية وإستخدام الأراضي الزراعية في السودان

مشروع الجزيرة نموذجاً،

صديق عبد الهادي

مقدمة

تُعنى هذه الورقة بوحدة من اهم القضايا التي تواجه الوطن، وذلك ما لها من ارتباط وثيق بحياة الناس، وبإستقرارهم إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، بل وبمسألة وجودهم في المكان الأول. إنها قضية الأرض في عموم السودان، ولكن بتركيز خاص على قضية الأرض في مشروع الجزيرة، وذلك لما لها من تاريخ معروف وواضح، هذا من جانب، واما من الجانب الآخر فهو ان مشروع الجزيرة يمثل، وبكل المقاييس، ركناً اساساً في وجود القطاع الحديث الذي انبنى عليه الاقتصاد السوداني، وفي مسيرته كذلك. والاهم من ذلك ان في مسيرة المشروع وتطوره كان ان لعبت القوانين المنظمة له، ومنذ إنشائه، دوراً كبيراً في ترسيخ تلك المسيرة وفي دفع ذلك التطور.

هناك حقيقة تاريخية أصبحت تتكشف امام العالم وبشكل اكثر وضوح، وفي كل يوم، فلا بد لنا من وضعها والإشارة اليها بدءاً، ونحن نتناول قضايا الأراضي في السودان. وتلك الحقيقة هي بروز الظاهرة العالمية التي أضحت معروفة بظاهرة "الإستيلاء على الأرض" (Land Grabbing). وهي ظاهرة لم تعد محل اهتمام الإقتصاديين لوحدهم، وانما كذلك إسترعت إنتباه قادة الرأي في العالم والمدافعين عن حقوق الانسان، بشكل عام، وعن حقوق المواطنين الأصليين في إمتلاك أرضهم، بشكل خاص، "إنه، وبناءً على ما اورده البنك الدولي ان هناك ٤٦٤ مشروعاً لاجل الإستيلاء على الارض بدأ تنفيذها فيما بين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وان ٢٢ مليون هكتار (اي ما يعادل ٥٤ مليون فدان _ الكاتب) قد تم الإستيلاء عليها فيما بين ٢٠١٠ و٢٠١١ لوحدها. إن اهم سبب من واء التكالب على الارض هو محاولة السماسرة العالميين تامين الغذاء اللازم للاقطار ذات الكثافة السكانية العالية، والتي تُواجه بمواسم زراعية متذبذبة وغير طبيعية (مثل الصين، الهند وكوريا الجنوبية). فهذا التكالب والاستيال المسعور على الأرض تم بشكل واضح في سبعة دول افريقية حيث ان سعر الهكتار الواحد كان بأقل من دولار (اي ان الفدان بأقل من نصف دولار - الكاتب). (روس، اليكساندر، إسترداد الأرض، اوكلاند، أي كي للنشر، ٢٠١٤، ص ٩-١٠).

في ضوء هذه الحقيقة ياتي تناولنا لقضية "مشاكل ملكية وإستخدام الأراضي الزراعية في السودان". وهي حقيقة مخيفة، ولكن، وبقدر ما انها تزيد من تعقيد تلك المشاكل، إلا انها تحفز وتعطي دافعاً حقيقياً لاجل التصدي المسنول، ومن ثم لبذل المساهمة التي لا غنى عنها لاجل حلحلة تلك المشاكل.

إمتلاك الأرض وتمليكها، أضحي محل إهتمام عالمي/

يكاد ان يكون هناك اتفاق عام بين كل المدارس الفكرية سوى كانت الإقتصادية او غيرها، بان احد العوامل المزكية للحروب المنتشرة حول العالم، هو عامل امتلاك الأرض وتمليكها، بل وهو يمثل العامل الأهم. وقد اصبح هذا الامر محل الإهتمام والبحث والدراسة ليس من قبل الباحثات الأفراد وإنما من قبل الهيئات الدولية كذلك، وحيث توصلت جل تلك البحوث والدراسات إلى نفس النتيجة. وفي هذا المقام نود ان نشير إلى بعض الامثلة التي تؤكد ما ذهبنا اليه في شأن الصلة بين مشاكل ملكية الارض وإشتعال الحروب.

ففي افغانستان، مثلاً، وهي اكثر الدول معاناة بسبب حروبها الاهلية الطويلة، وضح ان ازدياد التنافر على ملكية الارض اصبح يحمل وجهين حيث يدخل كعامل في تزكية الحروب واستمرارها، من جهة، ويقف كذلك كنتيجة مترتبة على إتساعها من الجانب الآخر. وفي هذا الصدد أشار مسئول البرامج في المعهد الأمريكي للسلام، بارماك باجواك إلى أنه، "سيكون هذا هو الصراع الكبير المقبل في أفغانستان. ويشكل هذا الأمر خطراً كبيراً، لأن الصراع سيضمحل جميع أنحاء البلاد، وسيكون حقاً خارج نطاق السيطرة." (موقع منظمة إرين في ١٠ سبتمبر ٢٠١٣).

وفي الحقيقة، ان الشيء الذي فاقم من امر الوضع في افغانستان هو وجود عاملين آخرين خطرين، هما، الاول تكاثر وانتشار "مافيا الأراضي"، والثاني، هو إنتشار السلاح. فهذان العاملان يمثلان ظاهرة طاغية الوجود في كل الدول التي تعاني من عدم الإستقرار نتاج الحروب الاهلية، وهي حالة تنطبق تماماً على ما يجري الآن في السودان.

نشر البنك الدولي في عام ٢٠١٠ واحدة من اوسع دراساته حول حقوق ملكية الأرض. وقد جاءت إشارة بالغة الأهمية في العرض لتلك الدراسة تقول — "أنه مع ارتفاع أسعار الأغذية والوقود الذي يخلق حوافز لشراء الأراضي على نطاق واسع في شتى أنحاء العالم، أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تعمل الحكومات والمجتمع الدولي لحماية حقوق ملكية الأراضي للسكان المحليين." (حقوق ملكية الأراضي مفتاح للاستثمارات السليمة، موقع البنك الدولي، الشبكة العنكبوتية، بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠١٠). هذا يؤكد ما ذكرناه عاليه حول اهم الاسباب التي تكمن وراء اندياح ظاهرة "الإستيلاء على الارض" للحد الذي كاد فيه ذلك الإندياح ان يغطي كل اطراف المعمورة. كما وانه في نفس الوقت يشير إلى مسئولية الدول فيما يتعلق بضرورة حماية حق ملكية الارض بالنسبة للمواطنين. وقد وردت في الدراسة إشارة اخرى ذات مغزى تخص امر ملكية الاراضي في السودان، وهو موضوع ورقتنا هذه، حيث قالت، "وفي الواقع، فإن بعض المستثمرين في أفريقيا يبدون أكثر اهتماماً بالمضاربة على رفع أسعار الأراضي من اهتمامهم بزراعة المحاصيل، وهم لا يزرعون بشكل كامل الأراضي التي تملكوها. فعلى سبيل المثال، في السودان، حيث يشكو كثير من المزارعين المحليين من فقدان حقوق ملكية أراضيهم".

ولكن، لا اكثر وضوحاً حول قضية ملكية الارض ووجوب حمايتها، باعتبار انها تقع ضمن مسئوليات الدول، لا اوضح مما ورد في اعلان الامم المتحدة حول "حقوق السكان الاصليين" (DRIP)، (Declaration on the Rights of Indigenous People)، والمجاز في ١٣ سبتمبر ٢٠٠٧، حيث جاء في المادة (٨)(٢) ما يلي/

"على الدول ان تقوم بتوفير الآليات الكفيلة بالحماية، وبتدارك:

ب/ أي فعل يكون الهدف منه او الغرض تجريدهم من ملكية اراضيهم، ومناطقهم او مواردهم".

ان هذا الاعلان الذي توافقت عليه الامم املتته ضرورة التصدي لظاهرة الهجوم الغالت على حقوق ملكية الاراضي، والذي اصبحت تعاني منه، وبشكل اساس، مجتمعات الشعوب الاصلية في كل انحاء العالم. وهو امر يرتبط ولحد كبير بضعف تطور تلك المجتمعات مع تركيز الهيمنة والقرار في ايدي قوى إجتماعية غاشمة، إذا كان ذلك على المستوى المحلي في الدول نفسها او على المستوى العالمي. إنه ومما لا شك فيه ان ما سلف سرده يؤكد، وللأسف الشديد، الحقيقة المرعبة باته، وفي ظل العولمة الجارفة، قد تم

إلحاق "الأرض" وكمورد نادر بالسوق الرأسمالي العالمي، وقد تم بذلك عملياً تحويلها إلى سلعة تستلزم المنافسة، ونغري بالحصول عليها!

إنه وعلى ضوء هذه الخلفية نحاول معالجة قضية الأرض في السودان وفي مشروع الجزيرة على وجه التحديد.

الأرض وملكيته في السودان/

كانت ملكية الأرض في السودان ملكية عامة، مشاعية بين السكان الاصليين، إذا كان ذلك في دارفور أو بين المجموعات النوبية في شمال السودان أو في الوسط في مناطق الجبال أو المناطق الأخرى، وذلك بالطبع قبل ظهور الدولة، ولو بشكلها البدائي، كتطور طبيعي في تاريخ السودان، وكتعبير عن التمايز الإجتماعي الناتج عن ذلك التطور. ولكن نقطة التحول المهمة في تاريخ ملكية الأرض هو أن نحا شكل الملكية منحاً حاسماً مع ظهور الدولة الحديثة، أي بعد أن انتظمت القوانيين التي أنتجتها تلك الدولة الحديثة، والتي استعانت في إستكمال دورها بالتقاليد والاعراف التي صاغت تلك المجتمعات لتنظيم حياتها، ولتنظيم علاقتها بارضها عبر مراحل تاريخية ضاربة في القدم.

إننا ولاجل الإقتراب من غرض هذه الورقة نرى أن ننظر إلى قضية الأرض في السودان من أكثر جوانبها أهمية من الناحية الإقتصادية، أي من ناحية توظيفها كموضوع للإنتاج الزراعي. وذلك بالطبع من منطلق أن القطاع الزراعي يمثل الركيزة لاقتصاد البلاد، حيث نجد أن الزراعة ظلت تساهم بأكثر من ٤٥% من الناتج القومي الإجمالي، وتساهم بأكثر من ٩٠% من الصادرات. (موقع بنك السودان ووزارة الزراعة على الشبكة العنكبوتية)، وذلك إلى وقت قريب قبل أن يصبح معدل نموه سالباً، إذ تدهور نصيب القطاع الزراعي في الناتج المحلي ليصل إلى ٣٢% فقط، (موقع وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي، العرض الإقتصادي للعام ٢٠١٤). وذلك بالطبع يرجع لأسباب كثيرة والتي من ضمنها، كما هو معلوم، المعضلات المتعلقة بقضايا الأرض!.

فبالإضافة إلى ما ذكرناه، يعمل بالقطاع الزراعي أكثر من ٧٥,٧% من القوى العاملة. كما وأنه يمثل القاسم المشترك بين كل القطاعات الاقتصادية الأخرى، من صناعة وتجارة وبنوك ونقل... الخ.

ولإعطاء صورة أكثر دقة عن القطاع الزراعي في السودان بشقيه النباتي والحيواني، وكلاهما متأثران بقضية ملكية الأرض ومشاكلها، تشير التقديرات إلى أن المساحة الصالحة للزراعة في السودان بعد الانفصال حوالي ٦٠ مليون هكتار أي ما يعادل ١٤٤ مليون فدان، والمساحة المستغلة منها حوالي ٢٨ مليون فدان، أي ما يعادل ١٣,٥٠% من مساحة الأرض الصالحة للزراعة. وتاريخياً تنظم الأراضي الزراعية ثلاثة نظم للزراعة، وهي، أولاً الري المنتظم ويغطي حوالي ٣,٣ مليون فدان تقريباً، وثانياً النظام المطري الآلي ومساحته تقدر بحوالي ٩,٩ مليون فدان تقريباً، وثالثاً وأخيراً النظام المطري التقليدي ويغطي مساحة وقدرها ١٤,٨ مليون فداناً بالتقريب. (*)

وعلى ضوء هذا الواقع نأتي لننظر لأراضي مشروع الجزيرة والمنافل. يحتوي المشروع على مساحة قدرها ٢,٢ مليون فداناً. وقد أخذ المشروع ٩٧ عاماً بالتمام والكمال ليصل إلى هذه المساحة، وهي سنوات امتدت منذ السنة التجريبية الأولى